

تاريخ القبول: 2026-03-14

تاريخ الإرسال: 2026-01-16

دور مجلس العزابة في إدارة الأزمات المحلية:

دراسة حالة أزمة بريان 2008-2009م بولاية غرداية

The Role of the Azzaba Council in Local Crisis Management: A Case Study of the Brian Crisis (2008-2009) in Ghardaïa Province

طه فرصوص^{1*}، أ.د. حاج سالم عطية²¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، tahajournalism@yahoo.fr

0009-0003-5024-6973

² جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، hadjsalemtattia@yahoo.fr

0009-0003-7544-8678

المخلص:

يعالج هذا البحث الدور الذي اضطلع به مجلس العزابة بوصفه مؤسسة اجتماعية-دينية ذات شرعية تاريخية عميقة يمتلك رصيذاً تنظيمياً مميزاً داخل مجتمع وادي مزاب، في إدارة إحدى أبرز الأزمات المحلية حدة وتعقيداً، والمتمثلة في أزمة بريان سنة 2008-2009، وتتجه الإشكالية نحو بحث مدى تمكن مجلس العزابة في التحكم في التفاعلات الاجتماعية وإدارة التوترات في ظل تحولات وتغيرات قيمة يشهدها المجتمع المزابي، مع اختبار ما إذا كانت الآليات التقليدية التي يعتمدها قادرة فعلاً على توجيه مسار الأزمة والحد من آثارها وأنها قد تصلح للنمذجة في مجتمعات أخرى مماثلة، وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي-التحليلي مدعوماً بـ منهج دراسة الحالة، بهدف تحليل مسار الأزمة في ضوء البنى التنظيمية لمجلس العزابة، وأدوات تدخله، وفعاليتها في احتواء التوترات.

* المؤلف المرسل

ولتحقيق ذلك، وظّف البحث مقابلات موجهة، وملاحظات مباشرة، وبيانات وثائقية وشهادات محلية، مكّنت من تفكيك أدوار المجلس في مراحل الأزمة المختلفة، لا سيما ما تعلق بالوساطة الاجتماعية، والتهدئة المجتمعية، والتنسيق مع السلطات الرسمية، وإعادة بناء الثقة داخل النسيج الاجتماعي بعد تقاوم موجة العنف. وتُظهر النتائج أنّ مجلس العزّابة، رغم تعرّضه لتحديات مرتبطة بتراجع تأثير المؤسسات التقليدية وتغيير عديد المعطيات في المجتمع المعاصر، قد حافظ على قدرة معتبرة في تعبئة رأس المال الاجتماعي وتوجيهه نحو الحدّ من التصعيد، والوصول إلى بناء أرضية توافق واتفاق بين طرفي الصراع، مع قدرة على تحمل أعباء الأزمة وتسيير ما بعدها، بفضل ما يتمتع به من شرعية رمزية ومنظومة ضبط أخلاقي راسخة. ويخلص البحث إلى أنّ قراءة تجربة مجلس العزّابة خلال أزمة بريان تقدّم أنموذجاً دالاً على قدرة مؤسسات المجتمع العرفية على الإسهام في إدارة الأزمات المحلية، بما يعزّز الاستقرار ويقوّي آليات الوقاية المجتمعية من النزاعات، وبناء استدامة السلم الأهلي.

الكلمات المفتاحية: مجلس العزّابة - إدارة الأزمات - الأزمات المحلية - أزمة بريان.

Abstract:

This study examines the role that has been played by the Council of 'Azzāba as a societal religious body endowed with profound historical legitimacy, which has a distinctive organizational reservoir within the M'zab Valley society. This study also sheds light on how this Council has been able to manage one of the most intense crises in this community, which was known as the Berriane crisis in 2008-2009. The actual problematic of this research aims to examine how this Council has been able to control societal interactions and how it has been able to manage rising tensions amid societal transformation and value shifts among this society of M'zabis. The problem of research touches on the degree to which the 'Azaba Council was able to impose control on social interactions and manage tensions in the face of transformative and value-shifting changes witnessed by the M'zabi society. It also explores whether the

traditional mechanisms used by the Council were really capable of correcting the crisis's course and mitigating its implications, alongside if they could be applicable as models for similar societies. The study employed a descriptive and analytical method, coupled with a case study method that seeks to analyse the crisis management course in relation to organisational structures of the Council, its instruments of intervention, and its effectiveness in containing tensions. To this end, it used directed interviews, direct observations, and documentary evidence, which allowed it to deconstruct the different Council role types in the course of the crisis, in relation to issues such as social mediation, societal de-escalation, cooperation with official authorities, as well as rebuilding trust in society when faced with escalated violence.

The conclusions demonstrate that despite being faced with challenges emanating from the waning potency of traditional institutions as well as from the complexities of societal transformation in contemporary society, 'Azzāba Council has maintained a potent capability for mobilizing social capital and steering it towards de-escalation. The 'Azzāba Council has been able to identify a middle ground that would facilitate agreement between the conflicting parties, showing tenacity in carrying the burden of the resultant crisis. This has been informed by its symbolic legitimacy as well as a robust ethical control system in place. This study concludes that in order to present an important model of how traditional institutions of society can be effective in the management of local crises, it would be essential to examine the experience of 'Azzāba Council that occurred in the crisis of Berriane. This will help in highlighting the importance of a complementray approach in combining traditional structures with official governance, which would enhance stability, community-based conflict prevention, and establish peace in society.

Keywords: 'Azzāba Council – Crisis Management – Local Crises – Berriane Crisis.

مقدمة:

في ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية المتسارعة التي تشهدها المجتمعات المحلية المعاصرة، تبرز أهمية المؤسسات والتنظيمات العرفية كأدوات فاعلة ومرنة في مواجهة الأزمات التي تهدد استقرار هذه المجتمعات. ويشكّل مجتمع وادي مزاب أحد هذه النماذج المميّزة، حيث يحتفظ ببنية تنظيمية راسخة تتجسّد في مجلس العزّابة، الذي يُعدّ إحدى أهم مؤسسات الضبط الاجتماعي والتوجيه القيمي، نظراً لما يتمتع به من شرعية دينية ورمزية ومكانة اجتماعية تُؤهّله للتخلّل في معالجة النزاعات وتسيير الشأن العام المحلي.

وتكتسب دراسة دور مجلس العزّابة في إدارة الأزمات المحلية أهمية بالغة في سياق المجتمعات التي تتسم بتركيبية قبلية وثقافية عرفية، حيث ترتبط هذه المجالس بمرجعية اجتماعية وتاريخية تضمن لها قبولا مجتمعياً واسعاً. ويأتي تحليل أزمة بريان 2008-2009م في ولاية غرداية كدراسة حالة نموذجية لفهم آليات تدخل مجلس العزّابة في إدارة أزمة محلية ذات أبعاد متعددة ومتشعبة، تتسم بالتعقيد والتداخل بين العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتعكس هذه الأزمة مدى التحديات التي تواجه المجالس العرفية في الحفاظ على السلم الأهلي والتوازن المجتمعي، خاصة في ظل ضغوط العولمة والتغيرات الحاصلة في المجتمعات المعاصرة. ويتناول هذا البحث بشكل دقيق كيف تمكّن مجلس العزّابة من توظيف قدراته ومكتسباته العرفية لإدارة هذه الأزمة، وتحليل الأدوات والاستراتيجيات التي اعتمدها في التفاوض، والتهدئة، وحل النزاعات، مع التركيز على التحديات التي صادفها خلال هذه العملية.

وفي ظل ندرة الدراسات الأكاديمية التي تتناول بعمق دور المجالس العرفية في إدارة الأزمات المحلية، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل شامل يعتمد على منهج دراسة الحالة، مدعوماً بجمع بيانات ميدانية ووثائقية تعكس واقع الأزمة والممارسات المتبعة من قبل مجلس العزّابة. ومن خلال هذا التحليل، يهدف البحث إلى تقديم توصيات عملية لتعزيز فاعلية المجالس العرفية في

إدارة الأزمات المحلية، بما يسهم في تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في المجتمعات ذات الطبيعة العرفية.

إشكالية البحث:

تُعد الأزمات والفتن الأمنية المحلية من الظواهر التي تهدد استقرار المجتمعات وتغيّب أمنها وتزرع في أوساطها الشقاق والصراع مما ينعكس سلباً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع. وللتصدي لمثل تلك الأزمات لا بد من جهود جادة كبيرة وآليات علمية لإدارتها والحد من مخلفاتها. وفي المجتمعات المحلية العرفية تلعب التنظيمات والهيئات العرفية دوراً محورياً في إدارة هذه الأزمات وحفظ النظام الاجتماعي فيها. إذ تعتبر اختباراً حقيقياً لقدرتها على احتواء التوترات وضمان استمرارية السلم الأهلي خاصة في ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية التي تشهدها المجتمعات المعاصرة.

وفي إطار هذه السياقات، تبرز أزمة بريان 2008-2009م في ولاية غرداية كأنموذج اختباري لكفاءة مجلس العزابة - كمؤسسة اجتماعية-دينية ذات سلطة عرفية في المجتمع المزابي- في إدارة أزمة محلية أمنية معقدة، وبخاصة أنها أزمة بين تركيبتين اجتماعيتين وسمتا بالعرب والمزابيين الذين تجمعهم المنطقة الواحدة والوطن الواحد، وتطرح هذه الدراسة السؤال المركزي: كيف تمكن مجلس العزابة من إدارة أزمة بريان، وما هي الآليات العرفية والاستراتيجيات التي استخدمها في هذا السياق، وكيف ساهمت هذه الآليات العرفية في احتواء التوتر وإنهاء الأزمة؟، إضافة إلى إبراز أهم التحديات التي واجهت المجلس خلال إدارته للأزمة، ومدى إمكانية تعميم الدروس المستفادة على أزمات محلية أخرى.

التساؤلات الفرعية:

- أ. ما الإطار التاريخي والاجتماعي لنشأة مجلس العزابة ووظائفه في المجتمع الإباضي؟
- ب. ما العوامل التي أدت إلى اندلاع أزمة بريان، وما طبيعتها الاجتماعية والسياسية؟

- ج. ما الآليات التي اعتمدها مجلس العزابة في إدارة الأزمة؟
 د. كيف يمكن الاستفادة من تجربة مجلس العزابة في بناء مقاربة محلية لإدارة

الأزمات في الجزائر؟

أهداف البحث:

➤ الاكتشاف والتعرف أكثر على طبيعة الأزمات المحلية، وبخاصة ما تعلق بالفتن الداخلية والتي تعد من أخطر الأزمات لأنها تأخذ في أغلبها زمنا كبيرا إلى حين انتهائها.

➤ تحديد طبيعة أزمة بريان وأسبابها العميقة (الاجتماعية، الاقتصادية، والهوياتية) لفهم السياق الذي تدخل فيه مجلس العزابة.

➤ الاقتراب من معرفة الآليات العرفية التي اعتمدها مجلس العزابة لاحتواء الأزمة العرفية المحلية والاجتماعية، ومدى فعاليتها ونجاحتها.

➤ التعرف على التحديات والقيود التي واجهت مجلس العزابة خلال إدارة الأزمة.

➤ المساهمة في تعزيز وتطوير أداء المجالس العرفية في إدارة الأزمات المحلية في المستقبل.

➤ استخلاص الدروس والمقترحات العملية التي يمكن أن تسهم في بناء أنموذج وطني لإدارة الأزمات، والذي يقوم على الشراكة بين المؤسسات الرسمية والبنى الاجتماعية العرفية.

أهمية البحث:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة على المستويين العلمي والعملية، لكونها تعالج موضوعاً مركباً يجمع بين البعد الاجتماعي-الديني والبعد الإداري-السياسي في إدارة الأزمات المحلية، ولكونها أيضا تعالج أزمة معقدة تتطلب السرعة في التعامل معها ودقة اختيار البدائل المتاحة في مجتمع متميز بتنظيماته العرفية الفريدة، وتتجلى أهميتها فيما يأتي:

الأهمية العلمية (النظرية):

- تساهم الدراسة في إثراء الحقل المعرفي للدراسات الأزومية المحلية من خلال تسليط الضوء على نموذج مؤسسي عرفي (مجلس العزابة) لم يحظْ بعدُ بما يكفي من البحث العلمي والتحليل الأكاديمي المنهجي.
 - تقدّم إطارًا تحليليًا يربط بين النظم العرفية ونظريات الحوكمة المحلية، مما يساعد على فهم كيفية توظيف القيم الاجتماعية والدينية في إدارة الشأن العام خلال الأزمات.
 - تعتبر إضافة معرفية في الأدبيات الجزائرية والعربية حول أدوار الفاعلين التقليديين في إدارة الأزمات، خاصة في المجتمعات التي تتسم بتنوع إثني ومذهبي.
- الأهمية التطبيقية (العملية):**

- تسعى الدراسة إلى استخلاص دروس عملية من تجربة مجلس العزابة في احتواء أزمة بريان، يمكن توظيفها في تصميم مقاربات محلية لإدارة الأزمات والنزاعات المجتمعية.
 - نتائجها تمكّن صانعي القرار من الاستفادة منها في تعزيز التكامل بين مؤسسات الدولة والهيكل الاجتماعية العرفية لضمان استقرار المناطق الحساسة.
 - تبرز إمكانات الحوكمة العرفية كآلية داعمة للسلم الأهلي والعيش المشترك، من خلال قدرتها على تنظيم العلاقات الاجتماعية وحل النزاعات ضمن إطار من القيم والتقاليد المتوارثة، مما يفتح آفاقًا جديدة أمام الدراسات حول التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.
- منهج البحث وأدواته:**

تعتبر هذه الدراسة من البحوث التي تسعى للوصول إلى معلومات دقيقة وهامة حول دور المجالس العرفية في إدارة الأزمات لذلك سنعمد المنهج الوصفي التحليلي. وسيتم استخدام المنهج المسحي، الذي هو منهج وصفي " وهو الطريقة العلمية التي تمكن الباحث من التعرف على الظاهرة المدروسة، من حيث العوامل المكونة لها، والعلاقات السائدة داخلها وضمن ظروفها الطبيعية غير المصطنعة،

من خلال جميع المعلومات والبيانات المحققة لذلك" (بن مرسلي، 2005، صفحة 286). يهدف هذا المنهج إلى وصف واقع مجلس العزابة كمؤسسة اجتماعية-دينية فاعلة في المجتمع المزابي الإباضي بغرداية، ثم تحليل دوره أثناء أزمة بريان خلال سنتي (2008-2009) من خلال رصد آليات تدخله، وجهوده لإدارة الأزمة وإنهائها.

اعتمد الباحث خلال الدراسة إجراء مقابلات شبه موجهة مع اللجنة التي عينها مجلس العزابة ببريان لإدارة الأزمة والمتكونة من خمسة أعضاء من كفاءات العزابة وأكثرهم خبرة وعلمًا، كما ركز أيضا على الملاحظة المباشرة في بعض فترات الأزمة، إضافة إلى تحليل البيانات الصادرة من المجلس كذا الوثائق والمصادر التاريخية والإعلامية ذات الصلة بالأزمة، بالإضافة إلى مقابلات مختلفة مع مجموعة من الفاعلين المحليين (وجهاء محليين، مسؤولون إداريون، وشخصيات أكاديمية، وممثلون عن المجتمع المدني) بغرض استقاء المعلومات والاستفادة من تحاليلهم ونظرتهم اتجاه الأزمة ضمن سياقها الواقعي والمعيشي.

هذا التوجّه المنهجي سيمكننا من بناء رؤية شمولية لا تقتصر على توصيف الحدث فحسب، بل تسعى إلى فهم منطق الفعل الاجتماعي المحلي في مواجهة الأزمات، واستجلاء ما يقدّمه من دروس قابلة للنمذجة والتوظيف في أزمات مشابهة.

مفاهيم البحث:

مجلس العزابة: هي الهيئة العليا وقمة الهرم الاجتماعي في كل قصر من قصور وادي مزاب بولاية غرداية، تضم مجموع أشخاص تتوفر فيهم خصائص الصلاح والتقوى والورع والعلم والخبرة الاجتماعية، لها سلطة التأثير الروحي والاجتماعي على مختلف الشرائح الاجتماعية، يرجع إليها أمر حراسة المجتمع من الانحرافات ورعايته من الشرور والآثام والمفاسدات، وتطبيق معالم الدين الإسلامي بواسطة مهام النصح والتوعية والإرشاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الأزمة المحلية: هي حدث أو موقف طارئ يشير إلى صراع مفاجئ وحاسم يهدد الاستقرار الاجتماعي أو الأمني في نطاق جغرافي محدود (كقرية أو مدينة)، يؤدي

إلى سلسلة من التفاعلات ينجر عنها تهديدات ومخاطر مادية ومعنوية، ويستدعي تدخلاً عاجلاً من الهيئات المحلية أو العرفية. تتميز بضغط الوقت، وتهديد القيم أو المصالح الجماعية، مع ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت محدد لاحتوائها، غالباً عبر آليات تقليدية مثل الوساطة العرفية.

إدارة الأزمات: هي مجموعة الاستعدادات والجهود المبذولة من قبل المنظمات في محاولة لمنع حدوث الأزمات أو مجابتهها وتحمل مخلفاتها، ولتقليل الأضرار الفعلية التي قد تلحق بالمجتمع، من خلال العلاقات العامة وعملياتها كالاتصال والتخطيط، والتركيز على استغلال عامل الزمن.

أزمة بريان: هي أحداث عنف دموية واضطرابات اجتماعية واسعة اندلعت في بلدية بريان بولاية غرداية بالجزائر سنة 2008م، ودامت من مارس 2008م إلى ديسمبر 2009م. نتيجة توترات بين المزابيين والعرب الساكنين بنفس المنطقة، ودامت قرابة السنتين، خلفت خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، وتركت شرخا كبيرا في المنطقة لا تزال بعض مخلفاته وتبعاته إلى اليوم.

المفاهيم الأساسية والإطار النظري:

اقتضت هذه الدراسة أن نعالجها في فصلين؛ الأول:

بيان تحديد المفاهيم: الأزمة وإدارتها وأنواعها ومراحلها.

والفصل الثاني يعالج: أزمة بريان وخلفياتها التاريخية والاجتماعية، ومجلس العزابة وأدواره خلال الأزمة وآليات إدارتها، والتي نخلص من خلالها إلى أهم النتائج الموضوعية للبحث مع صياغة توصيات مناسبة لها.

الفصل الأول: ماهية الأزمات وإدارتها وأنواعها ومراحلها

1. ماهية الأزمات وإدارتها وخصائصها:

أ. مفهوم الأزمة: تعتبر الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في عصرنا الحالي إذ يمس عديد جوانب الحياة لذلك نجد اختلافا وتباينا في تعريفه من باحث لآخر، فقد عرّف الكثير من العلماء والمختصين في عديد المجالات مفهوم الأزمة بمحددات مختلفة، فالمصطلح في الاقتصاد غيره في السياسة وفي الإعلام، ويختلف أيضا في

العلوم الاجتماعية عن التخصصات الأخرى، ارتأينا التركيز على ما يتناسب وموضوع الدراسة، لذلك نجد أنّ قاموس "أميركان هيريتيج" يعرف الأزمة بأنها وقت أو قرار حاسم أو حالة غير مستقرة تشمل تغييرا حاسما متوقعا كما في الشؤون السياسية، وذلك تقريبا ما ذهب إليه قاموس "أكسفورد" فيقول إن الأزمة هي نقطة تحول أو لحظة حاسمة في مجرى حياة الناس كالأزمة المالية والسياسية" (محمد العربي، 1999، صفحة 98). وترجع أصول كلمة أزمة crisis إلى الكلمة اللاتينية krinein ومعناها أن تقرر decide to، لذلك فإنّ الأزمة تعني لحظة قرار décisive moment، أي وقت صعوبة وشدة يهدد تاريخ الشخص أو المنظمة (مكاوي، 2005، صفحة 48). كما تعرف أنها:

" حالة تضيق درجة عالية من الخطورة على الحالة العادية للطارئ" (Lagadec, 1996, p. 112).

فالأزمة إذا فترة من الاضطراب وعدم الاستقرار تتسم بالصعوبة والقلق والخطورة في بعض الأحيان، الزمن فيها عامل مهم وأساسي، مما يستلزم اتخاذ قرارات سريعة في زمن محدد.

ب. إدارة الأزمة: حين نتحدث عن إدارة شيء ما فإننا نقصد التعامل معه للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة، لذلك فقد عرفت إدارة الأزمة بأنها: «محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة، تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها، وذلك بهدف السيطرة على الأزمة والتحكّم فيها وتوجيهها وفقاً لمصلحة المنظمة» (حمّاد، 2003، صفحات 2-3)، كما عرفت أيضا: بأنها " العمل على تجنب تحوّل النزاع إلى صراع شامل، بتكلفة مقبولة، لا تتضمن التضحية بمصلحة أو قيمة جوهرية" (الشعلان، 1999، صفحة 29). ورغم اختلاف عديد التعريفات في مبناها إلا أنها تتفق في كثير من معناها، ونستطيع تحديد تعريفه فيما يأتي: هو اختيار أفضل الطرق الإدارية لاحتواء الأزمة ومواجهتها ووقف تداعياتها في أسرع زمن، وإيجاد الحلول لها في جميع مراحلها بآليات علمية (التخطيط، الاتصال، التنظيم، التقييم...)، والعمل على منع تكرارها.

ج. **خصائص الأزمة:** يرى الباحث أنه لكل أزمة خصائص معينة لكن أغلب الأزمات تجتمع وتتفق في خصائص مشتركة نجدها في عديد الأزمات وبخاصة الأمنية منها والتي تصيب المجتمعات والأمم، ونذكر أهم تلك الخصائص حسب Steve Albert وما أورده في كتابه " إدارة الأزمات" (جاد الله، 2008، صفحات 20-21)، وهي:

* **المفاجأة:** أي أنّ الأزمة تحدث من دون سابق إنذار وبشكل فجائي مما ينذر بوضع جديد أقل ما يوصف أنه سيء، مما يقلل من وقت اتخاذ القرار ويزيد من صعوبة الاستجابة.

* **نقص المعلومات:** ويعني عدم توفر معلومات واضحة عن أسباب الأزمة، خصوصا إذا حدثت لأول مرة، ولا يعرف حتى حجم الأزمة في بعض الأحيان.

* **تصاعد الأحداث:** كثيرا ما تميل الأزمة إلى التصاعد والاتساع في نطاقها الجغرافي أو التأثيري بوتيرة سريعة، مما يصعب من عملية السيطرة عليها.

* **فقدان السيطرة:** إنّ جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته عن الأمور العادية.

* **حالة الذعر:** حيث تصدر ردود أفعال شديدة من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة وقد تؤدي إلى خلافات ونزاعات داخل المنظمة.

* **غياب الحل الجذري السريع:** أغلب الأزمات تشهد تسارعا رهيبا في أحداثها لذلك فلا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري، فضلا عن غياب الحل أصلا، لذلك لا بد من المفاضلة بين عدد من الحلول المكلفة واختيار أقلها ضررا.

وهناك خصائص أخرى عديدة قد تتميز بها كل أزمة حسب نوعها وشدتها وحسب المواقف التي يجابهها متخذ القرار، ويمكننا أن نضيف إلى ما ذكر:

- **عامل الوقت وتسارع الزمن،** إذ تتطلب الأزمة استجابة سريعة وقرارات فورية، بسبب ضيق الوقت المتاح، مما يضع من يدير الأزمة تحت ضغط عالٍ.

- **التعقيد والتشابك:** حيث إنه غالبا ما تشمل الأزمة جوانب متعددة (إدارية، اقتصادية، اجتماعية، أمنية، سياسية)، ما يستدعي استجابة متكاملة ومنسقة.

- **التهديد الجوهري:** إذ تهدد الأزمة المصالح، القيم، أو استقرار الهيئات والأنظمة والمجتمعات وأمن الدول.
- كما يمكننا إضافة نقطة جذب الأزمة لوسائل الإعلام وتداول تفاصيلها وأسبابها في عديد تلك الوسائل.

2. أنواع الأزمات ومراحل إدارتها ومواجهتها:

أ. أنواع الأزمات: يرى الباحث أنّ تعدد الأزمات واختلافها يكون وفقا لعدة أسس واعتبارات، إذ إنّ أي أزمة قد تتطوي على عدة جوانب مختلفة متشابكة اجتماعية وإدارية واقتصادية وسياسية وأمنية وإنسانية و...، وبالتالي تختلف تصنيفاتها باختلاف آليات تحديد أنواع الأزمات.

وسنحاول اختصار ما صنف من قبل الباحثين والدارسين في مجال الأزمة، فيما يأتي (الظاهر، 2009، صفحات 30-31):

• نوع ومضمون الأزمة:

- أزمات اقتصادية: مثل الأزمات المالية أو مشكلات الأسواق والعملات.
- أزمات سياسية: كالأزمات الدستورية أو التوترات بين الجهات الحكومية.
- أزمات اجتماعية: مثل الاحتجاجات أو الصراعات الطائفية أو نزاعات الأفراد.
- أزمات بيئية: كالتلوث أو الكوارث الطبيعية.
- أزمات صحية: مثل الأمراض والأوبئة.

• النطاق الجغرافي للأزمة:

- أزمات محلية: تقتصر على منطقة جغرافية محدودة مثل مدينة أو قرية.
- أزمات وطنية: تؤثر على التراب الوطني أو الدولة بأكملها.
- أزمات دولية: تمتد آثارها عبر الحدود مثل الحروب العالمية أو الأزمات المناخية أو الأوبئة التي تجتاح جل دول العالم.

• حجم الأزمة وزمن بقائها: ينظر أيضا في تصنيف الأزمات إلى حجمها فهناك:

- أزمة صغيرة
- أزمة متوسطة

- أزمة كبيرة
 - **حسب الشدة:**
 - أزمات خفيفة: تأثيرها محدود وسهل التعامل معه.
 - أزمات عنيفة: تهدد القيم والبنى الأساسية وتحتاج إلى تجزئتها للتعامل معها.
- وكيفما اختلفت أوجه الأزمات وخصائصها لا بد أن نراعي رقيها إلى درجة الأزمة ومعرفة المقومات التي تصنف الحادثة إلى مرتبة الأزمة، مع ضرورة التفريق بينها وبين المشكلة والصراع وغير ذلك من المفاهيم القريبة من الأزمة.
- ب. مراحل إدارة الأزمة ومواجهتها:** رغم أن الأزمة قد تتدلع في أغلب الأحيان بصورة مفاجأة إلا أنها تمر بمراحل عدة، اختلف الباحثون في حصرها وتعدادها، سنحاول عرض أهم تقسيم يكاد يجمع عليه أغلب الباحثين والدارسين في مجال الأزمة:
- تمر أي أزمة عادة بخمس مراحل رئيسية، وكل مرحلة تعتبر بالغة الأهمية بالنسبة لمديري الأزمة، حيث إنّ الفشل في إدارة أي مرحلة قد تعقد من الأزمة وتطيل من عمرها. وتتمثل هذه المراحل فيما يأتي:
1. **مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار المبكر** (عيشوش، 2011، صفحة 99): تتمثل في رصد المؤشرات التي تسبق الأزمة، مثل التغيرات البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، لاتخاذ إجراءات وقائية قبل تفاقم الوضع.
 2. **مرحلة الاستعداد والوقاية:** تضم التخطيط المسبق، وإعداد خطط الطوارئ، وتدريب الفرق، ومعالجة نقاط الضعف لمنع حدوث الأزمة أو تقليل أثرها.
 3. **مرحلة احتواء الأضرار أو الحد منها:** في هذه المرحلة يتم احتواء الآثار الناتجة عن الأزمة وعلاجها (فتحي، 2001، صفحة 51)، تفعل عند نشوء الأزمة، وتهدف إلى السيطرة على الوضع، وتقليل الخسائر المادية والبشرية، والحد من الانتشار السريع للتأثير.

4. **مرحلة احتواء النشاط:** تبدأ بعد احتواء الأزمة، وتشمل إعادة الخدمات الأساسية، وإصلاح البنية التحتية، واستعادة الثقة لدى الجمهور. وهذه المرحلة تمثل عملية ترميم ما حدث (فتحي، 2001، صفحة 39).
5. **مرحلة التعلم والتقييم:** تُعد مرحلة ما بعد الأزمة، وتركز على تحليل الأداء، وتحليل الأحداث، واستخلاص الدروس، وتحديث الخطط لتحسين الاستجابة المستقبلية (غريب، 1999، صفحة 141).

ويلاحظ أنه إذا قامت المنظمة بإنجاز المرحلتين الأولى والثانية (اكتشاف إشارات الإنذار المبكر، الاستعداد والوقاية) فيكون قد توفر لها عنصر الإدارة بالمبادرة حيث تتمكن من منع وقوع العديد من الأزمات، أما إذا قامت بمواجهة الأزمة بعد وقوعها عن طريق إنجاز المرحلتين الثالثة والرابعة (احتواء الأضرار والحد منها، استعادة النشاط) فيكون قد توفر لها عنصر الإدارة برد الفعل، وإذا قامت المنظمة بتنفيذ المرحلة الخامسة وهي التعلم فإنها تصبح إدارة فعالة، لأنها مرحلة استرجاع واستعادة للأحداث واستخلاص النتائج والدروس المستفادة لتكون محورا للانطلاق وتطوير الأداء. فالمنظمات التي لا تستفيد من إفرازات هذه المرحلة تصبح عرضة لذات الأزمات التي تعرضت لها من قبل.

الفصل الثاني: أزمة بريان وخلفياتها التاريخية والاجتماعية، ودور مجلس العزابة في إدارتها

1. أزمة بريان والخلفيات التاريخية والاجتماعية:

قصر بريان هو أحد القصور السبعة لوادي مزاب في الجزائر، يقع على بعد 552 كم جنوب العاصمة، و45 كم شمال ولاية غرداية، هي آخر قصور مزاب نشأة، حيث أسست سنة 1060هـ/1640م، ويخضع القصر لنفس خصائص ومميزات قصور وادي مزاب.

يقطنه المزابيون الإباضية من أصل العفافة وأولاد نوح في بداية تأسيسها، ثم انضم إليهم أولاد يحي الذين كان يسكن فريق منهم مدينة العطف، ثم انتقل إليها مؤخرا آل دبادبة الذين كانوا ضاربين خيامهم في واحة بني يزقن، بموضع يسمى أوجوجن. كل

من أولاد يحيى وآل دبادبة مالكية المذهب (الحاج سعيد، 2023، صفحات 91-92).

عاشت مدينة بريان الأمن والاستقرار بين المتساكنين المزابيين والعرب لعهد طويل، على غرار العديد من قرى وادي مزاب، حيث كانت أنموذجاً للتعايش والتعاون والتكافل بين مختلف أبنائها على تعدد أصولهم العرقية، وتنوع مشاربهم الثقافية وتباين تفاصيل انتماءاتهم العرقية. ولم تكن المنطقة تشهد أي فتن أو أزمات إلا ما كان من بعض المناوشات الخفيفة التي تندلع في بعض الأحيان نتيجة لفوز فريق رياضي على حساب آخر كما يحدث بين كل الفرق الرياضية وبخاصة في دولنا العربية، وهذا طيلة العشرين سنة الأخيرة تقريباً.

اندلعت أزمة بريان عشية المولد النبوي في 19 مارس 2008، إثر إلقاء شباب مفرقات على امرأة وعائلتها، ما أشعل مناوشات بين شباب ميزابي وآخر عرب، تطورت إلى تراشق بالحجارة على الطريق الوطني رقم واحد، ثم إلى استخدام الأسلحة البيضاء وحرق ونهب محلات ومنازل، وامتداد الصراع إلى مناطق التقاء المجموعتين. ساد المدينة جو من الرعب، وأغلقت المحلات والمدارس. تدخلت قوات مكافحة الشغب بالغازات والاعتقالات، واستمرت المواجهات ثلاثة أيام، خلفت عشرات الجرحى من الطرفين والشرطة. ثم تواصلت التوترات حتى ديسمبر 2008 (عبد الوهاب بكلي 2013م، ص 251).

تصاعدت الأزمة في بريان إلى ذروتها بقيام ملثمين بإحراق نحو مئة منزل، واستهداف منازل الكثيرين، ما اضطر عائلات للفرار وعيشها في مخيمات خارج البلدة. واجه المتساكنون عنفاً متصاعداً، بعد أن عاث الملثمون فساداً منذ منتصف الليل. أسفرت الأحداث عن قتلى من المزابيين، والعرب إضافة إلى مئات الجرحى. كما طال النهب والتخريب عشرات المحلات التجارية، والمؤسسات التربوية، والسيارات، والشاحنات، وإتلاف مزارع وغابات. فاعتقلت قوات الأمن عشرات والشرطة عديد الشباب من الطرفين (سليمان، 2023).

استمر التوتر في بريان حتى 2009، ما استدعى تدخل أعيان ومشائخ وجمعية العلماء للدعوة إلى الهدنة. وتفاعلت السلطات عبر لقاءات جمعت أطراف النزاع، أفضت إلى توقيع وثيقة صلح في 31 مارس 2009 برعاية والي الولاية، تضمنت وقف العنف، وتعزيز الحوار، وإنشاء وحدات أمنية دائمة، إضافة إلى إعفاء التجار من الضرائب، والحفاظ على مسار الطريق الوطني رقم واحد، وعقد لقاءات صلح عرفية بين العائلات التي فقدت ضحايا من الجانبين (مقابلة أجريناها مع العديد من الأساتذة والمشائخ وأعيان المنطقة حول أسباب الأزمة، 2023).

أ. أسباب أزمة بريان:

تُعد أحداث بريان نتاجًا لتفاعل عوامل هيكلية متعددة، تتجاوز السبب المباشر المتمثل في استخدام المفرقات التي أشعلت فتيل الأزمة بين الشباب. فالتوترات المتكررة والأضرار الجسيمة تشير إلى أسباب عميقة مترسبة في الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والدينية كمشاكل السكن وقضايا العقار، وتفشي البطالة، وانتشار آفة المخدرات وتعثر بعض السياسات المنتهجة في المنطقة، أدت إلى تقادم الانقسامات. وبالتالي، فإن الأزمة ليست مذهبية بالأساس، بل هي مشكلات وقضايا اجتماعية تنموية (بكلي، 2013، صفحات 252-253).

وذلك ما جعل العقلاء وأعيان المنطقة يرجحون النظر في تراكمات الأحداث بالمنطقة ومشكلات المجتمع من الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والديني أن لها النصيب الأكبر من كل ما حدث خلال الأزمة بالمنطقة، لذلك سنحاول بإيجاز عرض جلّ الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي طُرحت في أزمة بريان فيما يأتي:

- نتائج الانتخابات المحلية لسنة 2007 بمنطقة بريان التي منحت رئاسة البلدية لحزب التجمع الثقافي الديمقراطي (الممثل من قبل المزابيين) اعتبره الموالون لحزب جبهة التحرير الوطني (من العرب) إقصاء سياسيا ما حرّك التوتر وأعاد إنتاج صراعات سابقة، وحوّل الخلاف السياسي إلى مواجهات مذهبية دموية.
- تراجع حالة الأوضاع المعيشية والبطالة في أوساط المجتمع.

- التطرف الديني المتمثل في التيار السلفي من جهة العرب، واللغوي الأمازيغي من جهة المزابيين (بكلي، 2013، صفحات 252-253).
- انتشار المشروبات الكحولية والمخدرات في أوساط بعض الشباب.
- تكوّن فريق من المتطرفين من شباب بريان والبلديات المجاورة، سعوا للعمل في شركة حاسي الرمل، واستغلوا للإثارة والشغب بملابس ملثمة دون التعرف عليهم.
- يشير بعض أعيان المنطقة وشيوخها أنّ الأزمة في بريان لم تكن مذهبية في جوهرها، بل نتاج تراكمات اقتصادية وسياسية، حيث اتهمت أطراف خارجية ومجهولة بتأجيج الفتنة واستغلال الانقسامات لتحقيق مصالح خفية، وتحويل صراع اجتماعي إلى مواجهة طائفية.
- ويرى بعض الأكاديميين والدكاترة بالمنطقة أن أيادي خارجية تحاول توظيف فكر الغلو والتطرف في المنطقة، وتحريك الشباب وإثارة الاضطرابات بهدف التغطية على ملفات الفساد (مقابلة مع الدكتور أوبكر صالح، 2023).
- وهناك أيضا من رأى بأن الأحداث وقعت نتيجة تراكمات تكونت منذ التسعينيات على خلفية الأوضاع الاجتماعية والسياسية المتردية.
- ساهمت بعض وسائل الإعلام، المحلية والدولية في تأجيج الأوضاع من خلال نشر معلومات مغلوطة وعناوين استفزازية، كادعاء اقتحام وحرق مسجد لم يحدث فعليا، إلى جانب إحياء نعرات قديمة، مما أدى إلى تضخيم التوتر وتعقيد إدارة الأزمة، وتأكيد الدور الخطير للإعلام غير المسؤول في التأثير على السياق الاجتماعي والسياسي (صالح، 2023).
- تلکم هي أبرز الأسباب وأكثرها تداولاً لدى مديري الأزمة ومتابعيها، وذكرنا لها يعتبر إطاراً تأسيسياً لفهم السياق العام للصراع، من حيث المظاهر، والجذور، والتداعيات، دون الدخول في تفاصيل الأحداث أو استعراض الأدلة، وذلك تماشياً مع تركيز الدراسة على دور الهيئات العرفية - ممثلة في مجلس العزابة - في إدارة الأزمة واحتوائها، مما يستدعي تبيين الظروف الزمانية والمكانية، وحجم الخسائر

المادية والبشرية، وجهود المصالحة، لتمكين القارئ من إدراك البيئة التي تدخلت فيها الآليات العرفية لإنهاء الأزمة.

2. مجلس العزابة: ماهيته ودوره في إدارة أزمة بريان:

أ. مجلس العزابة: ماهيته ومهامه

تعتبر الهيئات العرفية في المجتمع المزابي وعلى رأسها - مجلس العزابة - أطراً لتجسيد الفكر الإصلاحية، ومؤسسات للحفاظ على حضارة وتراث المنطقة، وذلك مما جعل لها مكانة متميزة ووقعا كبيرا في نفوس أفراد المجتمع.

ولقد أثبتت هذه الهيئات جدارتها وفعاليتها في الواقع المعيش وفي المجتمع خلال ما يربو عن عشرة قرون من الزمن، مما جعلها تنال ثقة كبيرة من قبل جماهير الناس لما قدمت من خدمات ومنافع عديدة وفي مختلف المجالات، ولما مثلت لهم من قيادة اجتماعية ودينية راشدة على أساس القدوة والنموذج العملي لاستقامة السلوك، وللالتزام بالأوامر والنواهي، والعمل بالأعراف المشرفة، ودور تلك الهيئات لازال فاعلا وفعالا في أوساط المجتمع المزابي رغم تحديات العصر الراهن، لذلك اخترنا مجلس العزابة في بحثنا كأنموذج لتلك الهيئات.

مجلس العزابة ومهامه: إذا رجعنا إلى لسان العرب وقلبنا جذر (ع، ز، ب) سنجد التعريف الآتي: " أعزب الرجل عزب ومغزابة، لا أهل له" (ابن منظور، ص 132)، والكلمة هنا يبدو أنها تعبر عن العزوف عن الناس والاشتغال بالعبادة أو غيرها من المهام أو الأعمال التي تستدعي انفراد الشخص بنفسه أو بمن يشاركه في أمره.

أما من الجانب الاصطلاحي فمجلس العزابة أو هيئة العزابة أو حلقة العزابة كما تعرف في منطقة وادي مزاب فهي: " جماعة ينتخبون من أهل الورع والصلاح والتقوى في الدين والأمانة والصدق يتولون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باليد واللسان ويقومون بجميع الوظائف الدينية والدنيوية في المجتمع الإباضي لحفظه مما عسى أن يدخله من بدع لا تتماشى والدين الحنيف" (الجبيري، 1975، صفحة 70) ، ويعرفها الشيخ إبراهيم طلاي: " أنها نظام اجتماعي مبني على مراعاة الدين والمحافظة عليه، والقيام بمهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإرشاد الجهلة

والأعرار، ولهذا النظام يرجع الفضل في بقاء رونق الإسلام وطهارته في مزاب فترة من الزمن طويلة، وفي محافظة غالب السكان على تعاليم الإسلام واتباع نهجه" (طلاي، صفحة 44).

ومن تعاريف المجلس المعاصرة "أنها هيئة العزابة قوة دينية عليا، منظمة ومهيكله تعمل على ضبط العلاقات الاجتماعية ومراقبة الفاعليات الأساسية في المجتمع المزابي لها سلطة التأثير النفسي (الروحي) والاجتماعي (اتفاقيات وقرارات) على مختلف الشرائح الاجتماعية" (خواجة عبد العزيز، 2017، صفحة 116).

ب. نظام حلقة العزابة يضم هيئات أخرى تابعة مساعدة ومرافقة له في تسيير أمور المجتمع المزابي، بداية من حلقة "إيروان" الهيئة التربوية والعلمية التابعة لنظام العزابة، تُعنى بحفظ القرآن الكريم وطلبة العلم، وتُعد مدرسةً تأهيليةً لاختيار وتدريب أعضاء مستقبلين للانضمام إلى العزابة، حيث تُنظّم حلقة إيروان بنظام داخلي وضوابط صارمة، وتُعتبر مجلساً استشارياً مساعداً للعزابة، يُنَاط به مهام دينية وإدارية، خصوصاً في غياب أعضاء العزابة، وتُعد ركيزةً في استمرارية العمل الديني والاجتماعي في المجتمع المزابي، وتُوفّر خلفاء دائمين للعزابة.

كما تُعد هيئة "إمصوردان" هيئة تطوعية تابعة لمجلس العزابة في المجتمع المزابي، ينتقى أعضاؤها بصرامة وفق شروط أخلاقية وبدنية، كاستقامة السيرة، والسرية التامة، والشجاعة، والصحة الجيدة، وبلوغ مرحلة الزواج.

تُسد لها مهام حيوية تشمل الحراسة الأمنية والأخلاقية للقصر والغابة، ومراقبة السلوك العام، وتوجيه الزوار، وخدمة المسجد، وتعليم الصغار، وتوزيع الصدقات. وتعمل كأداة فاعلة في الحفاظ على الاستقرار المجتمعي، من خلال منهج تطوعي منظم، يُسهم في صون القيم وحماية النسيج الاجتماعي من الانحرافات.

ومما يندرج تحت نظام العزابة أيضا الهيئة النسوية المعروفة بـ "الغسلات" أو "تمسردين"، وهي مجلس نسوي تنظيمي يُعنى بشؤون المجتمع النسائي في قرى وادي مزاب. تتولى هذه الهيئة مهام الرقابة على العادات النسائية وأعرافهن، وتنفيذ قرارات حلقة العزابة، وتنقيف النساء والفتيات، وإصلاح ذات البين، وتنظيم شؤون الزواج،

ومراقبة المهور، وذلك في إطار أخلاقي وشرعي مستمد من الكتاب والسنة. وتُعرف أعضاء الهيئة بهذا الاسم نظرًا لمسؤوليتهن التقليدية في غسل موتى النساء والأطفال دون سن البلوغ. يتكون مجلس "تيمسردين" من اثنتي عشرة امرأة تمثل كل أسرة في القرية، ويُعد جزءًا من البنية الاجتماعية والدينية التي تحافظ على التماسك المجتمعي وتحارب الانحرافات الأخلاقية والبدع.

تمكّنت الهيئة النسوية "الغسلات" في المجتمع المزابي من تأدية دور أساسي محوري هام في تكوين المرأة وتثقيفها وتأهيلها للمساهمة الفاعلة في المجتمع، من خلال رعاية الشؤون النسائية، وترسيخ القيم الدينية والاجتماعية، ومحاربة الانحراف. وقد نجحت في تعزيز التماسك الأسري والمجتمعي، وفرض وجود المرأة كعنصر منتج، وذلك في إطار منظومة عرفية ودينية متكاملة، ما جعلها نموذجًا فريدًا في الحفاظ على الهوية والتماسك الاجتماعي، في ظل إخفاق العديد من المؤسسات الحديثة في تحقيق نتائج مماثلة.

مجالس العشائر تنظّم آخر في المجتمع المزابي وهيئة عرفية تنظيمية تنضوي تحت نظام حلقة العزابة تُعنى بشؤون الأفراد الذين تربطهم علاقة نسبية أو لحمة اجتماعية، وتتولى هذه المجالس مهام متعددة تشمل كفالة الأيتام والأرامل، ورعاية الطلبة، وإصلاح ذات البين، وفض النزاعات، وتقسيم وتوزيع التركات، ومكافحة البطالة والأمية، وتنظيم الزواج والتعليم. كما تُشرف على صرف الزكاة وتوفير فرص العمل بهدف تحقيق التكافل الاجتماعي، وصون الأسرة، ومنع التفكك وحماية النسيج الاجتماعي. وقد شكّلت هذه المجالس دعامة قوية لهيئة العزابة، ساهمت في تماسك المجتمع ومقاومته للانحراف، وجعلته نموذجًا في التعاون والتكافل والإيثار.

من مجموع رؤساء العشائر يتشكل مجلس الأعيان أو (الضمان) أو (مجلس الجماعة) كما يسمى، وهم يمثلون الهيئة التنفيذية، ويكونون في الغالب من أهل الرأي والتدبير والتجربة والحكمة. ويتم من خلال هذا المجلس التنسيق مع حلقة العزابة في تسيير شؤون البلدة، وضبط الأمور، وفرض النظام (بوحجّام، 2013، صفحة 45).

كما تتفرع من العزابة كذلك هيئة أخرى تعرف باسم "الأمناء" في وادي مزاب وتعتبر نخبة مؤهلة تنتقى بعناية من أفراد المجتمع، ويُعين أعضاؤها بالتنسيق بين هيئة العزابة والعشائر وفق معايير صارمة تشمل التقوى، والنزاهة، والكفاءة، والخبرة الميدانية. وتتحمل مسؤولية قضايا حل النزاعات والخلافات الاجتماعية والاقتصادية، وتُعدّ أحكامها ملزمة ونهائية. وتمتد صلاحياتها إلى الجوانب العمرانية والهندسة، حيث تُراعي في البناء حرمة الجوار، وحقوق الملكية، وضوابط الشريعة الإسلامية. ومهام أخرى عديدة يقوم بها هيئة الأمناء للحفاظ على عراقة المجتمع المزابي وأصالته ودينه قبل كل شيء. وتُعدّ هذه الهيئة مصدر استشارة رسمية للمجالس البلدية والمحاكم منذ العهد الاستعماري، نظراً لحرصانها وفعاليتها في الحفاظ على التماسك المجتمعي.

وعلى المستوى العام نجد مجلس "عمي سعيد" وهو الهيئة العليا لعزابة مساجد وادي مزاب، ويضم ممثلين عن كل مسجد من العلماء والمجتهدين. يعقد المجلس جلسات دورية برئاسة كبير العزابة، ويهتم بدراسة الشؤون التنظيمية للمساجد. كما ينشئ لجنة للفتوى تتولى إصدار الأحكام الدينية ذات الطابع العام التي يلتزم بها جميع المواطنين. ويرتبط هذا المجلس رسمياً بوزارة الشؤون الدينية الوطنية من خلال ناظر الأوقاف الإباضية، الذي يمثل المجلس لدى مصالح الوزارة (كعباش، 1996، صفحات 27-28).

ومن المجالس العليا التي تتدرج ضمن نظام العزابة "مجلس الشيخ باعبد الرحمن الكرتي" يتألف من ممثلي هيئات العزابة في قرى المنطقة بالإضافة إلى رؤساء الجماعات والأعيان والعشائر. ينعقد المجلس بهدف التقنين والتنظيم، فضلاً عن البثّ في النوازل الاجتماعية والسياسية المستجدة التي تؤثر على علاقة سكان ميزاب بالمنطقة وبالدولة. تتسم قراراته باحترام مصلحة الأمة ضمن إطار الشرع الحنيف وقوانين الدولة الجزائرية، ويتولى المجلس اختيار مرشح المنطقة للانتخابات والتداول في القضايا السياسية الراهنة. مع ذلك، فإن قراراته السياسية لا تحمل طابعاً إلزامياً

دائماً، بل تُعد أكثر توجيهية وإعلامية، تستهدف تشكيل الرأي العام لدى المجتمع المزابي.

وقد توسع نشاطه حالياً وتعددت مهامه أكثر لتشمل عديد الجوانب الحياتية للمجتمع وتضم المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفكرية، والسياسية.

تلکم هي أهم هياكل وفروع نظام العزابة بوادي مزاب حيث اكتسبت بمرور الزمن وتعاقب الأحداث والأزمات نفوذاً سياسياً واجتماعياً مهماً، بالنظر إلى فعاليته الميدانية ومبادراته الحيوية المتعددة التي أثرت رصيده الاجتماعي وعززت حضوره الثقافي في المخيال الشعبي الرمزي، وجعلته يتمتع بصلاحيات اجتماعية كبيرة رسخت مركزته في اتخاذ القرارات وسن التشريعات وتنفيذها، بالتنسيق مع مختلف الهيئات والمؤسسات والتنظيمات والفعاليات الاجتماعية.

ومن المهم القول إن القيمة المركزية الملموسة في نظام العزابة هي فيما منحه النظام لمجتمع وادي مزاب من إمكانية إدارة شؤون حياتهم بشكل ذاتي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، حتى استطاع بذلك أن يحمي الوادي من كثير من الانحرافات والشرور، وأن ينظم حياته المعيشية والاجتماعية والاقتصادية بفعالية فذة عبر تكريسه لقيم الأخوة والعمل والتعاون والعدل والمساواة والتكافل والروح الجماعية (علي القرشي، صفحة 22).

ب. مجلس العزابة ودوره في إدارة أزمة بريان:

يقوم العزابة بدور محوري ومتعدد الأبعاد في المجتمع الإباضي المزابي بوادي مزاب، حيث يشمل مهامه الجوانب الدينية، والتعليمية، والاجتماعية والسياسية، مع تبني مواقف متزنة وحذرة ومسؤولة في العلاقات الخارجية. وتبرز فعالية العزابة ميدانياً من خلال الأدوار التطبيقية التي أسهمت في تعزيز تماسك المجتمع عبر قرون، مستندة إلى نظام تنظيمي قوي وهيئات منسقة، مما أكسب المجتمع ميزات خاصة وأثبت جدوى وتأثير هذه الأدوار في الحياة العملية. ومن نماذج أدواره الميدانية حفظ الأمن وحماية الحريات ضمن الشرع والعرف، وتعزيز وحدة الجماعة

وتحصينها من التهديدات عبر تنسيق دقيق مع الفاعلين الاجتماعيين، مما يسهم في استقرار المجتمع واستمرارية التنمية الوطنية.

وإذا قلبنا صفحات التاريخ الطويل للمنطقة وجدنا أنّ حلقة العزابة كانت وراء إدارة جلّ الأزمات التي حلت بالمنطقة مهما كان نوعها أو شكلها أو مصدرها، بالنظر إلى المكانة التي تحتلها لدى أفراد المجتمع، ولا أدل على ذلك مواقفه الكثيرة إبان تواجد الاحتلال الفرنسي بالجزائر، فالثابت من الناحية التاريخية أن بني مزاب قد شاركوا في العمل السياسي والعسكري من أجل تحقيق جلاء المستعمر عن الديار الجزائرية، كذا الأمر حينما اندلعت شرارة ثورة التحرير الجزائرية حيث التحق المزابيون بها وأمّدوا الثوار بالعدة والعتاد بشريا وماليا وسياسيا، وبعد الاستقلال سنة 1962 استمرت مهام وأدوار حلقة العزابة وتطورت لتشمل إدارة كل الأزمات الأمنية التي عرفتها المنطقة ومن أبرزها الخلافات التي تقع من حين لآخر بين المزابيين وغيرهم من المتساكنين العرب كأزمة 1985م (أزمة غرداية سنة 1985م شهدت مشادات بين المزابيين وإخوانهم من غير المزابيين وقد أدت إلى وقوع ضحايا.)، وأزمة 1989م بالقرارة، وأزمة المقبرة ببلدة مليكة سنة 2006م، وأزمة فيضانات غرداية سنة 2009م، وصولا إلى أزمة بريان 2008 - 2009، وآخرها أزمة غرداية 2013-2014م التي شهدت عنفاً متكرراً وصدّامات خلفت ضحايا في الأرواح والممتلكات. وقد كان لمجالس العزابة الدور الكبير في إدارتها وإخماد نيرانها.

وعن أزمة بريان 2008-2009 محل الدراسة فقد أجرينا مقابلات مع مختلف فئات المجتمع من مسؤولين ومنتخبين وشباب لتعميق فهمنا لمسار الأزمة وحيثياتها، مع التركيز على تجربة آليات الإدارة وتقنيات التواصل أثناء الأزمة. استناداً إلى استمارات مقابلات أعضاء حلقة العزابة المكلفين بإدارة الأزمة، وتدعيم كل ذلك بالملاحظة المباشرة وتحليل بعض البيانات والوثائق المتعلقة بالأزمة، مما مكّننا من جمع بيانات تكشف آليات إدارة الأزمة وطبيعة الاتصال، وفاعلية الخطة المعتمدة خلال الأزمة. وذلك ما سنعرضه فيما يأتي:

تشكيل لجنة:

شكلت حلقة العزابة، كاستجابة أولية منهجية لأزمة بريان (2008-2009)، لجنة متخصصة ضمت أعضاء من ذوي الكفاءات العلمية والاجتماعية والسياسية، ودعمتها بخبرات خارجية متخصصة نظراً لتعقيد الأزمة واتساع أبعادها مما شكلت به مجلساً وُسم بالجماعة. واتخذ هذا التكوين طابعاً استراتيجياً يهدف إلى تحليل دقيق للواقع، ووضع خطة علمية منهجية لإدارة الأزمة، تتسم بالمرونة والقدرة على مسايرة التطورات السريعة ومواجهة التحديات المعقدة (سليمان، 2023). وقد قسم المجلس الجماعة إلى لجان متخصصة وهي: لجنة الشؤون القانونية، لجنة الاتصال والإعلام والعلاقات العامة، لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية، لجنة التربية ورعاية الشباب، وما هذا التقسيم إلا استجابة لسرعة الأزمة وتكيف معها وتوظيف للمنهج العلمي في إدارتها (بورقيبة، 2022). ويمكن إدراج كل تلك الجهود ضمن المرحلة الأولى في إدارة الأزمات، والتي تعرف بمرحلة الاستعداد والوقاية حيث اجتهد المجلس لإيقاف الأزمة في بداياتها والتقليل من أثارها.

ج. آليات تواصل المجلس خلال الأزمة:

● **التمثيل الرسمي:** اعتمد مجلس العزابة لجنة خاصة بالاتصال والعلاقات العامة كمتحدث رسمي، مع أطراف النزاع أو أي جهة لها علاقة بالأزمة من قريب أو من بعيد، وهم طبعا أعضاء من ذوي الكفاءة السياسية والعلمية، حيث عقدت لقاءات مع: المواطنين، ممثلين عن المجلس البلدي، إدارات العشائر، أعضاء المجلس الولائي، ممثلين عن البرلمان، جماعة آل بريان بالعاصمة، لجنة المساعي الممثلة لأعيان ومشائخ ولاية ورقلة، لجان تقديم المساعدات التابعة للدولة، جمعيات الأحياء، الوفود الرسمية التي ترسلها وزارة الداخلية، السلطات الأمنية والعسكرية (مقابلة مع حريزي الناصر، 2019).

● **التواصل الداخلي:** كان الاتصال قويا ومكثفا خاصة حين تصاعدت وتيرة الأزمة من خلال الاجتماعات الدورية اليومية، والتواصل المكثف مع أفراد المجتمع عموماً، ومع المتضررين خصوصاً، إضافة إلى لقاءات حوارية خاصة مع الشباب لإطلاعهم على

سير عمل الجماعة والمستجدات الميدانية، وتحسيسهم وإشراكهم في مساعي التهيئة واسترجاع الأمن.

● **التواصل الخارجي:** تمثل في عقد لقاءات متعددة مع الهيئات العرفية المندرجة ضمن نظام العزابة كالأعيان والعشائر وإيروان...، السلطات المحلية والدينية، الأجهزة الأمنية، والسلطات الوطنية، ومجلس المالكية ببيزان، والوفود التي تنقلت من مختلف مناطق الوطن للإصلاح ووأد الفتنة، إضافة إلى وسائل الإعلام لمواجهة الشائعات والأخبار الكاذبة.

● **اتصالات مركزة مع الأطراف المتضررة:** احتواء لأضرار الأزمة أو الحد منها بُذلت جهود شملت المُهَجَّرين والمرضى، والمتابعين قضائياً، بهدف التوعية، والتحسيس، وحشد الدعم لوحدة المجتمع، وقد خصص مجلس العزابة لهم مستشارين قانونيين، ومختصين نفسانيين، للوقوف لدى احتياجاتهم المادية والمعنوية لأنّ الأزمة كانت شديدة الوقع على الكثيرين. إضافة إلى جلسات مكثفة مع شباب الثانويات والجامعات للتوعية والتحسيس وإشراكهم في إيجاد الحلول والسعي لتجسيدها ميدانياً (علقة، 2022).

د. التخطيط والاستراتيجية في إدارة الأزمة:

- **الاستراتيجية التفاوضية التوافقية:** حيث لم يركز المجلس على فرض الحلول خلال مراحل الأزمة، بل ركز على إيجاد أرضية مشتركة بين الأطراف، مما يعكس فهماً عميقاً لطبيعة النزاع وحساسية الأطراف المعنية، ويظهر ذلك جلياً من خلال التواصل مع عديد الأطراف التي قصدت المجلس للحوار والتفاوض والسعي نحو مخرج سريع للأزمة.

- **التواصل المستمر:** استمر المجلس في متابعة تطورات الأزمة بكل تفاصيلها حتى بعد الوصول إلى حلول أولية، مما ساعد على رصد أي مؤشرات تصعيدية مبكرة، لأنّ طبيعة الأزمة أمنية وأسبابها متشعبة وغامضة في بعضها وقد يُتَوَقَّع عودة اندلاع أحداثها في أي لحظة.

- **إشراك الفاعلين المحليين:** تم إشراك الشخصيات المؤثرة في المجتمع المدني وفي الهيئات العرفية وفي الأوساط الشبانية، كجزء من استراتيجية توسيع قاعدة الدعم للحلول المقترحة.

• **التوصل إلى حل الأزمة:** بعد جهود كبيرة طيلة ما يقارب السنتين من الزمن تمكن مجلس العزابة من التوصل إلى حلول مبدئية للأزمة والتأسيس لميثاق شرفي بينه وبين الإخوة من عرب بريان وتحت إشراف ووصاية من وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وقد ضم عشر بنود مرسخة لثقافة السلم والتعايش والحوار واحترام الخصوصيات وتقبل الآخر، ونيد العنف بجميع أصنافه، وتغليب العمل على إصلاح ذات البين شعارهم في كل ذلك " نتعاون فيما اتقنا عليه ونعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه، واختلاف الرأي لا يفسد في الود قضية" (ميثاق بريان، 2010).

وذلك بعد استنفاد عديد الاستراتيجيات أثناء الأزمة، فقد سعى المجلس إلى توحيد الجهود والتوعية المجتمعية من خلال المسجد ودور العشائر والتجمعات العامة ومع مختلف فئات المجتمع، كما انفتح على مساعي المصلحين من مختلف المشارب والتوجهات، والتنازل عن بعض الحقوق حفاظا على وحدة المجتمع، مع فتح قنوات اتصال الشباب والأطراف الأخرى رغم صعوبة الوضع وتسارع الأحداث مُجسداً بذلك المرحلة الأخيرة ما قبل الأخيرة للأزمة - احتواء النشاط -.

ه. التحديات التي واجهت مجلس العزابة: من خلال المقابلات مع أعضاء مجلس العزابة وتحليل بعض وثائق الأزمة وبياناتها تبين أن هنالك تحديات وعوائق صعبت من مهمة إدارة الأزمة لعلّي أخصها فيما يأتي:

- نقص المعلومات عن الأسباب الحقيقية للأزمة في حينها لدى جميع الأطراف في المراحل الأولى، أثر على فعالية التواصل مع الجهات الرسمية ومع الطرف الآخر.

- التطور السريع للأحداث واندفاع الشباب وحماسهم الذي أدى إلى تصعيد الأزمة (سليمان، 2023).

- التعتنت من بعض أعضاء طرفي النزاع، وغياب الإرادة الحقيقية في بعض الحالات لحل النزاع (حريزي، 2019).
 - الأضرار النفسية والاجتماعية والمادية التي حلت بالمجتمع زادت من تعقيد الوضع وتأخر حلوله.
 - غموض الأسباب الحقيقية للأزمة أثناء اشتدادها مما صعّب من استهداف الحلول الدقيقة.
 - الشائعات والافتراءات التي كانت تنتشرها بعض وسائل الإعلام الخاصة، كذا الدولية، إلى جانب وسائل التواصل الاجتماعي التي أثرت كثيرا في تسيير منرجات الأزمة وانحرافها للأسوأ.
- نتائج الدراسة:

1. أثبتت الدراسة أن مجلس العزابة يتمتع بشرعية دينية-اجتماعية تاريخية مكنته من أداء وظائف تتجاوز الإطار الديني، ليضطلع بأدوار تنظيمية ووساطية وحكّمية أساسية داخل المجتمع المزابي، مما جعله مؤسسة فاعلة في الضبط الاجتماعي. وقد حافظ المجلس على استمراريته عبر شبكة من الهياكل العرفية (الأعيان، الأبناء، إيروان، الغسلات...)، وعبر تطوير بعض آليات إدارته كاستقدام الكفاءات في مختلف التخصصات حين تجد ذلك ضرورة وبخاصة أثناء الأزمات. وذلك ما جعله ركيزة للاستقرار الاجتماعي المحلي.
2. بناء على معطيات الدراسة أثبت التحليل أن أزمة بريان كانت أزمة بنيوية متعددة الأبعاد، إذ تداخلت فيها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية مترابطة، وغُذيت بخطاب تحريضي لتعجيز الأحداث، بينما وظّف البعد المذهبي كعامل ثانوي مساعد في إنكاء التوتر وليس سبباً جوهرياً للصراع.
3. اعتمد مجلس العزابة في إدارة الأزمة على منظومة عمل متكاملة وفعّالة شملت تشكيل لجان متخصصة، وتعبئة الهياكل التقليدية، وضبط التواصل الاجتماعي، والتنسيق مع السلطات الرسمية، مما ساعد على الحد من العنف واستعادة التوازن.

4. بيّنت الدراسة أن مجلس العزابة قادر على تحمل أعباء تسيير الأزمات المحلية من خلال استثمار الثقة المجتمعية وتوظيف الأعراف المحلية والنظم العرفية، مما يجعله جزءاً من منظومة حلّ النزاعات وليس فاعلاً موازياً للدولة أو متعارضاً معها. وقد ركز المجلس كثيراً على الالتزام بالموقف الرسمي للدولة الجزائرية الداعي لتعزيز قيم الوحدة الوطنية ومبادئ ثورة أول نوفمبر ونبذ خطاب الكراهية مهما كان شكله ومن أي طرف كان.

5. تبرز تجربة المجلس خلال أزمة بريان إمكانية توظيف البنى العرفية في بناء مقاربة محلية لإدارة الأزمات بالجزائر، وتعميم التجربة على أزمات أخرى شرط تكيف الآليات والاستراتيجيات مع خصوصيات كل أزمة.

التوصيات:

استناداً إلى نتائج البحث حول دور مجلس العزابة في إدارة أزمة بريان 2008-2009 بولاية غرداية، استخلصنا مجموعة من التوصيات العملية والاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز فاعلية المؤسسات العرفية في إدارة الأزمات المحلية حاضراً ومستقبلاً، وهي كالاتي:

- ✓ تعزيز التكامل بين مجلس العزابة والسلطات المحلية لضمان استجابة فعالة للأزمات مع الحفاظ على مكانته الروحية وشرعيته الرمزية والاجتماعية.
- ✓ على مجلس العزابة تنصيب خلية أزمة ثابتة، والتأسيس لها في أنظمتها العرفية الداخلية، تحسب لأزمات قد تكون أعنف مما شهدته المنطقة.
- ✓ تطوير آليات التواصل المجتمعي ومحاولة توظيف وسائط التكنولوجيا الحديثة، ومشاركة الفاعلين المحليين لرصد التوترات المبكرة واتخاذ إجراءات استباقية.
- ✓ على الأطراف الساكنة بالمنطقة التأسيس لمشاريع تنمية علمية واقتصادية مشتركة لبناء مصالح واحتياجات مشتركة.
- ✓ الاستثمار في بناء رأس المال الاجتماعي من خلال تدريب أعضاء المجلس على مهارات الوساطة وإدارة النزاعات.

- ✓ إدخال أدوات تحليل حديثة (كمية وكيفية) لرصد المخاطر المجتمعية ودعم اتخاذ قرارات قائمة على البيانات الدقيقة.
- ✓ من الضروري على المجتمع المزاجي وهيئاته العرفية الانفتاح أكثر على الغير، وتبادل التجارب والخبرات في مختلف المجالات، والتعريف أكثر بمذهبه المعتدل وتراثه وعاداته وقيمه الحضارية العريقة.
- ✓ التأسيس لمشاريع استثمارية حضارية في المنطقة لاستقطاب الشباب وتمكينهم في البناء والتشييد وإبعادهم عن المخدرات ومهلكات المجتمع.

خاتمة

في ضوء نتائج هذه الدراسة، يتضح أن مجلس العزابة تمكن من إدارة أزمة بريان بداية عبر تحمل المسؤولية الاجتماعية والروحية، ومع تكيفه المستمر مع تطورات الأزمة. فقد اعتمد المجلس آليات عرفية تقليدية قائمة على الوساطة واللقاءات المباشرة والخطاب المسجدي، مدعومة باستراتيجيات اتصالية مرنة شملت التواصل الداخلي مع المجتمع، والتنسيق مع الأطراف المختلفة، والسلطات المحلية والوطنية، ووسائل الإعلام المختلفة، مما ساهم في احتواء التوتر وتقليل التصعيد وتعزيز شرعية المجلس بين الأطراف المعنية. وقد أظهرت الدراسة أن تلك الآليات العرفية تضمنت استخدام الحوار المفتوح، والوساطة بين الأطراف المتنازعة، كذا اللجوء إلى الحلول التوافقية التي تحافظ على وحدة المجتمع وتقلل من احتمالات تصعيد النزاع. كما تبين أن الاستراتيجيات المتبعة لم تقتصر على الجانب التفاوضي فحسب، بل شملت أيضاً آليات للرصد المستمر للأوضاع، والتدخل المبكر لمنع تفاقم الأزمة.

ختاماً، صدر البيان الختامي المعروف بـ«ميثاق بريان»، الذي دعا إلى ترسيخ قيم الصلح والتهديئة، وتعزيز ثقافة السلم، ومكافحة آفة المخدرات، مع التأكيد على أهمية استمرار الحوار البناء بين الأطراف المتنازعة. وقد تم توقيع هذا الميثاق من قبل مكتب المجلس المالكي وعزابة مزاب، بحضور ومصادقة رسمية من والي ولاية غرداية ووزير الداخلية، مما يعكس جدية الالتزام بالتسوية السلمية وأهمية التنسيق

والتعاون بين الهيئات العرفية والسلطات الرسمية في حفظ الأمن والاستقرار المحلي. كما يعكس هذا الميثاق التوافق الكامل مع الموقف الرسمي للدولة الجزائرية، الذي يهيب بتعزيز قيم الوحدة الوطنية، والتشبث بمبادئ ثورة أول نوفمبر المجيدة، ونبذ كافة أشكال خطاب الكراهية والعنف، بغض النظر عن مصادرها وأطرافها.

ومع ذلك، لم تكن إدارة الأزمة خالية من التحديات؛ فقد واجه المجلس صعوبات تتمثل في مقاومة بعض الأطراف، وتعقيدات في توازن المصالح، وضغوطات داخلية وخارجية أثرت على سرعة وفعالية اتخاذ القرار. إلا أن تجاوز هذه التحديات تم عبر تعزيز التواصل وبناء الثقة مع الأطراف المختلفة. إن تجربة مجلس العزابة في إدارة أزمة بريان تمثل أنموذجاً ناجحاً يمكن الاستفادة منه وتعميمه على أزمات محلية أخرى، مع ضرورة تكييف الآليات والاستراتيجيات بما يتلاءم مع خصوصيات كل حالة.

قائمة المراجع:

إبراهيم طلاي. (بلا تاريخ). *مزاب بلد كفاح*. بني يزقن، غرداية، الجزائر: مطبعة الآفاق.

ابن منظور. (بلا تاريخ). *لسان العرب* (المجلد 10).

أبوبكر صالح. (جوان، 2023). مقابلة مع عضو في البرلمان سابقاً وعضو لجنة وطنية لتقصي الحقائق في أزمة بريان 2008م. مقابلة مع. العاصمة.

أحمد بن مرسل. (2005). *مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال* (الإصدار 2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

الناصر حريزي. (2019). مقابلة مع عضو حلقة العزابة. بريان.

حسن عماد مكاوي. (2005). *الإعلام ومعالجة الأزمات* (الإصدار 1). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

حمو بن محمد بن عيسى النوري. (2002). دور الجزائريين في تاريخ الجزائر قديماً وحديثاً. الجزائر: مطبعة البعث.

داود بورقيبة. (2022). مقابلة مع رئيس الجماعة المكلفة بإدارة الأزمة من قبل مجلس العزابة.

عبد الحميد هاشم غريب. (1999). أثر العوامل الإنسانية على تطبيق المنهج المتكامل لإدارة الأزمات في المنظمات. بحث مقدّم في المؤتمر السنوي الرابع لإدارة الأزمات والكوارث. جامعة عين شمس، كلية التجارة، وحدة بحوث الأزمات.

عبد العزيز خوجة. (2017). الضبط الاجتماعي ومعوقاته في المجتمعات التقليدية - نظام العزابة بوادي مزاب (الجزائر) أنموذجاً. بني يزقن، غرداية، الجزائر: مكتبة الكتاب العربي، مطبعة Daya.

عبد الوهاب بكلي. (2013). انطباعات وأفكار (الإصدار 2). غرداية: المطبعة العربية.

عثمان محمد العربي. (1999). اتصالات الأزمة: مسح وتقييم للتطورات النظرية فيها. المجلة المصرية لبحوث الإعلام.

علي القرشي. (بلا تاريخ). البديل الإباضي وفن الممكن.

فرحات الجعبري. (1975). نظام العزابة عند الإباضية الوهبية في جربة. تونس: المطبعة العصرية.

فهد الشعلان. (1999). إدارة الأزمات. الرياض.

فريد عيشوش. (2011). الاتصال في إدارة الأزمات - حوادث المرور نموذجاً - القبة، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

كمال حمّاد. (2003). النموذج الاستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية. مجلة الدفاع الوطني (43).

محمد إبراهيم سعيد كعباش. (1996). العطف "تاجننت" أم القرى المزابية في ذكرها الألفية. غرداية: جمعية ألفية العطف.

محمد بن قاسم ناصر بوحجّام. (2013). البعد الروحي لنظام حلقة العزابة (الإصدار 1). غرداية، الجزائر: جمعية التراث.

محمد علقة. (2022). مقابلة مع عضو اللجنة ورئيس لجنة التربية ورعاية الشباب. بريان.

محمد فتحي. (2001). الخروج من المأزق - فن إدارة الأزمات. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية.

محمود جاد الله . (2008). إدارة الأزمات (الإصدار 1). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

(جوان, 2023). مقابلة أجريناها مع العديد من الأساتذة والمشائخ وأعيان المنطقة حول أسباب الأزمة. بريان.

موسلمال سليمان. (ماي, 2023). عضو حلقة عزابة بريان. العاصمة.

ميثاق بريان. (جوان , 2010). وثيقة صدرت عن مكتب المجلس المالكي وهيئة العزابة المزابيين. غرداية.

نعيم إبراهيم الظاهر. (2009). إدارة الأزمات (الإصدار 1). عالم الكتب الحديث.

يوسف الحاج سعيد. (2023). تاريخ بني ميزاب: دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية (الإصدار 5). غرداية، الجزائر: مطبعة بصمة.

Lagadec, P. (1996). *Cellule de Crise: piège de base*. Paris: Editions D'organisation.

Merghoub, B. (1972). *Le développement politique en Algérie*. Paris: Fondation Nationale des Sciences Politiques.